بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة فخامة الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي

رئيس الجمهورية اليمنية

أمام الدورة السابعة والستين

للجمعية العامة للأمم المتحدة

(نيويورك، 26 سبتمبر 2012م)

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة فخامة الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي

رئيس الجمهورية

أمام الدورة السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة

السيد/ رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة،

السيد الأمين العام،

السادة رؤساء وفود الدول المشاركة في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة..

بدايةً أتوجهُ بالتهنئةِ الخالصة للسيد فوك جيريمك، رئيسِ الجمعية العامة للأمم المتحدة بمناسبة توليه رئاستها، ونحن على ثقةٍ في قدرته على إدارة دفتها بكل اقتدارٍ خلال المرحلةِ

القادمة. كما أعرب عن الشكر والتقدير للسيد ناصر عبدالعزيز النصر، رئيس الدورةِ السابقة على الجهود التي بذلها خلال الفترة الماضية، مع تقديرنا لجهود السيد بان كي مون وقيادته الحكيمة للمنظمة واهتمامه بتطورات الأوضاع في بلادي.

السيدات والسادة،

لقد اجتاحت العالم الإسلامي خلال الأسابيعِ الماضية موجةٌ من السخط والغضب على إنتاج فيلم احتوى على إساءات صريحة لنبي الإسلام سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ولقيم الدين الإسلامي الحنيف. ومما يؤسف له أن هناك حملة من الإساءات المتعمدة للإسلام وأتباعه تستهدف تشويه صورتِهم في العالم وتُسهم في زرع بذور الفتنة وإثارةِ

الكراهية بين الشعوب من مختلف الأديان. وبالرغم من ذلك تجد هذه التصرفات من يدافعُ عنها تحت مبدأ حرية الرأي، متجاهلين أن هناك حدوداً يجب أن توضع لحرية الرأي خاصةً عندما تمسُّ معتقدات الشعوب وتسيء لرموزهم.

وبلادي إذ تُدين بشدةٍ هذا الفيلم وما تضمنه من تشويه، فإنها تدعو إلى احترام الأديان والرموز الدينية وتعزيز الحوار والتفاهم بين الأديان والحضارات واتخاذ التشريعات الدولية المناسبة لعدم تكرار مثل هذه الممارسات وإساءة استخدام حرية التعبير، كما تدعو إلى ضرورةِ الالتزام بالتعبير السلمي عن الرأي وإدانة العنف والتحريض على الكراهية التى تتنافى مع قيم الدين الإسلامي الحنيف.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة،

تنعقدُ هذه الدورةُ في ظل تطوراتٍ وأحداث هامة لها تأثيرُها المباشر على الأوضاع السياسية والاقتصاديةِ والاجتماعية والأمنية والبيئية لدى شعوبِ العالم كافة والقوى الدولية عموماً بفعل ما تنتجه من إفرازاتٍ وضغوط مختلفة على كل الفاعلين الدوليين، فضلاً عن الآثار المدمرةِ التي تجتاحُ الدول الأقل نمواً وما يُعرف بدول الجنوب، ومنها بلادي الجمهورية اليمنية التي تحتفل في هذه الأيام بالذكرى الخمسين لثورة 26 سبتمبر 1962م وكذا الذكرى التاسعة والأربعين لثورة 14 أكتوبر 1963م.. حيث أجدُها فرصةً مناسبة ومن على هذا المنبر الدولي الموقر أن أتوجه بالتهاني الحارة والأماني الطيبة إلى جماهير شعبنا اليمني العظيم بهذه

المناسبة.. ولاشك أن مرور خمسين عاماً على قيام الثورةِ اليمنية التي حمل فيها القادةُ اليمنيون مشاعل التغيير من أجل الحرية والمساواة والحفاظ على الكرامة الوطنية قد وضعت حياة اليمنيين أمام واقع جديد دارت فيه عجلة التغيير رغم كل الصعوبات والمعوقات، وهو ما نتج عنه مؤخراً ترسيخُ عملية الانتقال السلمي للسلطة لأول مرة كمعطى تاريخي جديد ماكان له أن يتحقق لولا إصرار اليمنيين على تحقيق أهدافِ الثورة المتمثلةِ بالتحرر والسيادة وإنهاء الحكم الفردي والأسري إلى الأبد وإقامة نظامٍ جمهوري محكوم بالدستور كعقدٍ اجتماعي جديد بين السلطة والشعب.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة،

تعلمون أن اليمن من ضمن الدول التي هبت عليها رياحُ التغيير في ماتم اصطلاحاً تسميتُه بالربيع العربي. ولقد عشنا نحن اليمنيون أوضاعاً صعبة استمرت أكثر من عام وكان يمكن أن تكون نتائجُها كارثية لولا أن أطراف الصراع تحلت بالحكمة لصالح الوطن فقدمت نموذجاً يُحتذى به في التوافق وقبلت بالتسوية السياسية المتمثلة بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية التي ارتضاها واحتكم لها الجميعُ وتم مباركتها دولياً وصولاً إلى الانتخابات الرئاسية التي كانت بمثابة استفتاءٍ شعبي على التغيير، والذي منح السلطة الجديدة شرعية المضي في تنفيذ المبادرة الخليجية لإنجاز كامل بنود ماتم الاتفاق عليه للوصول ببلدنا إلى بر الأمان الذي يكون فيه الشعبُ مطمئناً

على مستقبله قادراً على اختيار من يحكمُه بحريةٍ وقناعة ومساهماً في بناء اليمن الجديد.

وفي هذا المقام، اسمحوا لي أن أتوجه بالشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية ولقادة دول مجلس التعاون الخليجي و أمينه العام د/عبد اللطيف الزياني على كل أشكال الدعمِ والرعايةِ لمسيرة التسوية السياسية للأزمة، والشكرُ موصول كذلك للسيد بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة، وللدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وللمبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن السيد/ جمال بن عمر، وكذا الجامعة العربية وأمينها العام والاتحاد الأوروبي، على الجهود المبذولة لإنجاحِ عمليةِ التسوية السياسية وتأمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الدعم الاقتصادي اللازم لإنقاذ اليمن في كافة المجالات بما في ذلك دعم انعقاد مؤتمر الحوارِ الوطني الشامل المعني برسم مستقبل اليمن ومعالجة مختلفِ الملفات والصراعات والحروب والمشاكل العالقة وكل مظاهر الاستقواء والتعالي والاستئثار بالسلطة والقوة والثروة، وصولاً إلى بناء دولةٍ مدنية حديثة تقوم على احترام وسيادة النظام والقانون والمساواة والشراكة ومبدأ تكافؤ الفرص والتوزيع العادل للثروة والمشاركة في اتخاذ القرار وإدارة المفاصل السيادية المختلفة للدولة الجديدة على أسسٍ وطنية في إطار النظام السياسي الذي يقرره الشعب ويُجمع عليه اليمنيون في مؤتمر الحوار الوطني المنتظر.

بسم الله الرحمن الرحيم

وأؤكد من هنا أن أبوابَ مؤتمرِ الحوار الوطني مفتوحةً لكافة الأطراف اليمنية وأمام كافة القضايا والمطالب، ليكون هذا المؤتمر وسيلةً لتصحيحِ الأخطاء وتحقيق المصالحة الوطنية ووضع أسس منظومة الدولة المدنية الحديثة في إطار اليمن الواحد وما أكدت عليه قراراتُ مجلس الأمن.

السيد الرئيس،

لقد حظيت الترتيباتُ السياسيةُ الراهنة في اليمن، تنفيذاً لنصوص مبادرة التسوية وقراري مجلس الأمن (2014 و2051)، بدعمِ وتأييدِ الشعب ومساندة الأشقاء والأصدقاء. ولكن لايزال هناك الكثيرُ من الصعوبات والمعوقاتِ السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية التي عانى منها اليمن وتشكل نقاط ضعفٍ وخطر وكوابحَ تجاه

تطور اليمن وازدهاره خلال العقود القادمة لكون 95% من الشعب اليمني عنده الرغبة والطموح للإنتقال مع العالم للقرن الواحد والعشرين، ولا يجب أن تكون المشاكل السياسية والاجتماعية وتصاعدِ الصراعاتِ والفوضى وأعمال العنف والتطرف عائقاً أمام تطور الشعب اليمني. وبالتالي فإن المدخلَ الصحيحَ لمعالجة الأوضاع في اليمن ينبغي أن ينطلق من نظرةٍ شاملة تستوعب كل الظروف والمعطيات والشواهد المتصلة بالتاريخ والجغرافيا وتحديات الحاضر والمستقبل، وخاصةً مايتصلُ بموقع اليمن الاستراتيجي على مفترق طرقِ التجارة وفي قلب خطوطِ الملاحة الدولية العالمية، حيث يواجه التحدياتِ الأمنيةَ المتمثلة في الجريمة المنظمة وأعمال القرصنة والإرهاب، فضلاً عن تدفق الهجرة غير الشرعية واللجوء إلى شواطئه.

وفي ظل تزايد نسبةِ البطالة بين صفوف الشباب دون الثلاثين عاماً والذين يشكلون مانسبته 70% من إجمالي سكان البلاد وما يتطلعون إليه من مستقبل أفضل ودولة مدنية حديثة، وهو مايتطلب من المجتمع الدولي والأطراف المانحة تفهُّم هذه المعطيات وتوفير وسائل الدعم العاجلة لبلادنا في مختلف المجالات بما فيها المطالب التي تؤسس لبناء الدولة المدنية الحديثة المرتكزة على الديمقراطيةِ والحكمِ الرشيد واحترام حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية بمعزل عن بعض الآليات النمطية والبيروقراطية التقليدية المعمول بها لدى الدول المانحة والأطراف الدولية الداعمة لمسار التسوية في اليمن. ومن جانبنا فإننا على استعداد لتهيئةِ المناخات الضرورية لعملهم بعيداً عن أي بيروقراطيةٍ حكومية معقدة وبشفافية

عالية وإزالة كافة المعوقات أمامهم. وأحب أن أؤكد أن الإستثمار هو الذي يحقق الإستقرار وليس العكس.

السيد الرئيس،

يشكلُ الإرهاب -الذي طال بلادنا منذ أكثر من عشر سنوات وكاد في الآونة الأخيرة أن يفرض سيطرته على مناطق ومحافظات يمنية عدة- خطراً ملحوظاً على الأمن والاستقرار المحلي والإقليمي والدولي، بالرغم من أن "القاعدة" اليوم - وبعد الأعمال البطولية التي خاضتها القواتُ المسلحة اليمنية واللجانُ الشعبية والهزائم المتتالية التي منيت بها- أصبحت أضعف بكثير مما كانت عليه، إلا أنه لايمكن التقليلُ من خطورة مايمكن أن تقوم به "القاعدة" كخيارٍ يائس بعد أن حولت عناصرها مؤخراً -جراء عدم التكيف مع الهزائم

المتلاحقة لها- إلى أحزمة ناسفة وقنابل موقوتة للنيل من المواطنين الأبرياء العُزل، وهو ما أفقدها أي تأييد في الوسط الشعبي والوطني عموماً.

ونحن نؤكد من على هذا المنبر التزامَنا باجتثاثِ عناصرِ الإرهاب ونطالب بتجفيف منابع الدعم لها من الداخل والخارج. وندعو شركاءنا الدوليين في مكافحة الإرهاب إلى تقديم المزيد من الدعم اللوجستي والفني اللازم لقوات الأمن ووحدات مكافحة الإرهاب، وتوسيع التعاون والتنسيق في المجال الاستخباراتي.

ولا يفوتني الإشارة هنا الى الازمة الانسانية التي تعاني منها اليمن نتيجة الارهاب واعمال العنف في صعدة واحداث العام الماضي التي ادت الى نزوح ما يقرب من خمسمائة الف

مواطن من قراهم اضافة الى الاعداد المتزايدة من اللاجئين من القرن الافريقي مما أدى بالامم المتحدة ومنظماتها الى توجيه نداء لتلبية إحتيجاتهم الانسانية مقدرة ذلك بمبلغ ستمائة مليون دولار الا أن ما تم الالتزام به لا يتعدى خمسين في المائة من الاحتياج ولذلك فإنني ادعو الدول الشقيقة والصديقة الى الاستجابة لنداء الامم المتحدة بتمكينها من تلبية إحتياجات النازحين واللاجئين الضرورية.

السيدات والسادة،

لقد مر أكثرُ من ستة عقود منذ أن تبنت الجمعية العامة، التي أتشرف بالحديث أمام أعضائها اليوم، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويؤسفنا أنه وبعد مضي كلِّ هذه الفترة مازالت شعوبٌ كثيرة تشكو من انتهاك حقوقها

وآدميتها وفي مقدمتها مايتعرضُ له الشعبُ الفلسطيني جراء التصعيدِ المخيف للعنف الإسرائيلي واستمرار عملية التوسع في الاستيطان والتنكيل بالفلسطينيين العزل ومحاصرة النشطاء والتضييق على الأسرى والمعتقلين والاستمرار في محاولات هدم المسجد الأقصى من الجانب الإسرائيلي، وهو مايتطلبُ دوراً أكبر وأكثر حضوراً وحزماً وفعالية للأمم المتحدة وهيئاتِها المختلفةِ ضد الصلف الإسرائيلي المتمرد على قرارات الشرعية الدولية والرافض لكل فرص ومبادرات العملية السلمية. كما أن غيابَ الضغطِ الدولي على إسرائيل يشكل خللاً أساسياً في المعايير والأحكام التي تسوقها العدالةُ الدولية ودور الأمم المتحدة ومقتضيات الشرعية الدولية ودور القوى الدولية في إحقاق العدل والحرية والاستجابة والتنفيذ للقرارات الدولية. وهل نَسيت إسرائيل أن دولتها قامت على أساس قرار دولي؟

ونعلن من هنا تأييدنا الكامل لمطلب قبول دولة فلسطين دولةً كاملةَ العضويةِ في الأمم المتحدة تأكيداً لشرعيتها وضماناً لحقوقها وفقاً للقانون الدولي.

كما أننا ندعو الأمم المتحدة إلى تبني الحلولِ المناسبة لإنهاء الأزمة والحرب الداخلية في سوريا الشقيقة وإنهاء كافةِ أشكال العنف المرتكبة بحق آلاف السوريين المدنيين، بما فيهم الأطفال والنساء، وذلك عبر تفعيل المبادراتِ المطروحة والحلولِ السلمية المعلنة لإنهاء الأزمة وإنجاح مهمة المبعوث العربي والدولي إلى سوريا السيد الأخضر الإبراهيمي.

كما أجددُ الدعوة هنا لكل الأطراف المعنية بالأزمة في سوريا سلطةً ومعارضة إلى تحكيم العقل والاستجابة للدعوات المتكررة للاحتكام إلى الحوار ومنطق العقل والتنازلات المتبادلة

باعتبار أن ذلك هو السبيل الوحيد لوقف نزيف الدم، كما أنه لابديل أمام الأشقاء في سوريا سوى الاتفاق على مبادرةٍ ترسمُ الطريق للتغيير والانتقال السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع.

مما لاشك فيه أن الصومال تعيش أزمة طاحنة مُنذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، وتربط اليمن والصومال علاقات تاريخية وشيجة وكلاهما يمثل عمقاً استراتيجياً للآخر. وانطلاقاً من ذلك كانت اليمن سباقة في السعي إلى إعادة تحقيق الأمن والاستقرار في ربوع الصومال من خلال دعم جهود المصالحة واحتضان العديد من جولات التفاوض بين الأطراف المختلفة. ولم تقف اليمنُ عند هذا الحد بل إنها فتحت أبوابها للاجئين من الصومال ووصل عددهم إلى مايربو

عن مليون لاجئ رغم الظروف الصعبة التي تمر بها ورغم الآثار والتداعيات الاقتصادية والصحية والأمنية التي ترتبت على مسألة اللجوء.

ونحن إذ نبارك للشعب الصومالي نجاحه في تحقيق انتقال سلمي للسلطة وانتخاب الأخ/ حسن شيخ محمود رئيساً جديد في جوٍّ ديمقراطي، نأمل أن تؤدي هذه الانتخابات إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة وتحقيق الأمن والاستقرار في الصومال وإنهاءِ المعاناةِ الإنسانية وإفرازات الأزمة عامة، بما في ذلك معاناة مايزيد عن مليون لاجئ صومالي في بلادنا. ونؤكد مجدداً وقوفَ الجمهورية اليمنية مع الرئيس الصومالي المنتخب وحكومته عند تشكيلِها، وإننا لن ندخر وسعاً في

تعزيز العلاقة بين بلدينا الشقيقين لما يخدم مصالحهما ويسهم في تحقيق الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب في المنطقة.

وفي ذات السياق، فإن ظاهرة التدفق المكثف للمهاجرين وطالبي اللجوء في اليمن تشكل مخاطر حقيقية على الأمن القومي والاستقرار والسلام في المنطقة، وهو ما يتطلب مواجهتها من قبل المجتمع الدولي ضمن مبدأ تقاسم الأعباء خاصة وأن إمكانيات اليمن قد استنفدت ومن الصعوبة بمكان تحمل هذه الأعداد المهولة الوافدة إلى اليمن بصورة دائمة خصوصاً في ظل الظروف الاستثنائية التي يعيشها اليمن حالياً.

كما أن مايتعرض له مُسلمو ميانمار من عملية تطهير عرقي فظيع يفرض على المجتمع الدولي الالتفات إلى هذه

بسم الله الرحمن الرحيم

المأساة الإنسانية واتخاذ الخطوات الملموسة لإيقاف مسلسلِ العنف والأعمال الوحشية التي تُرتكب بحق هذه الجماعة وعدم الاكتفاء بعباراتِ التنديد حيال ماحصل من تنكيل وممارسات عنصرية على مدى الشهور الماضية وضرورة تشكيل لجنةٍ دولية للتحقيق في انتهاكاتِ حقوق الإنسان التي تعرض لها المسلمون هناك وتقديم الدعم الإنساني لهم وتوفير الضمانات لحمايتهم من تكرار العنف والامتهان لحقوقهم.

ولايسعني في الختام إلا أن أجدد شكري لرئيسِ الجمعية العمومية والسيد الأمين العام، وتقديرنا العميق للأمم المتحدة كمنبرٍ دولي جامع لدول وشعوب العالم دون استثناء من أجل السلام والأمن والحرية وحقوق الإنسان والتعايش بين مختلف الشعوب والديانات والحضارات والمصالح المشتركة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته